Issn:2572-0023

# غابات منطقتي بجاية وجيجل ودورها في تدعيم قوة الأسطول الجزائري خلال العهد العثماني

د/لخضر بوطبة
جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-

**الملخص:**

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضية مهمة في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، تتمثل في مساهمة غابات منطقتي بجاية وجيجل في بناء وتطوير وتجديد قطع الأسطول الجزائري خلال هذا العهد، حيث أشارت المصادر الأوروبية والمحلية إلى أن الجزائر كانت تعتمد في ترسانتها الحربية، على أربعة مصادر رئيسية، ثلاثة منها خارجية، وواحدة محلية، أما المصدر الخارجي، فيتمثل في استيراد المواد المستخدمة في الصناعة الحربية والتسليح، وتتمثل الثانية في الهدايا التي كانت تقدمها الدول الأوروبية لحكومة الجزائر بصفة مستمرة كتقليد طبع العلاقات مع هذه الدول منذ إلحاقها بالباب العالي، وأما المصدر الثالث فيتمثل في غنائم البحر التي كانت تقدمها القرصنة البحرية، وتتمثل المصادر المحلية في استغلال غابات منطقتي بجاية وجيجل في مختلف الأغراض منها على الخصوص صناعة السفن، فكيف تمكنت الحكومة من استغلال هذه الثروة الحيوية رغم أن المنطقتين لم تكونا خاضعتين بصفة مباشرة للسلطة المركزية؟

**Résumé:**

Nous allons essayer dans cette étude de faire la lumière sur un question importante dans l'histoire de l'Algérie à l'époque ottomane, est de contribuer à la richesse des forêts de Bejaia et Jijel dans la construction et le développement et le renouvellement de la flotte algérienne, durant cette époque, où les sources européennes et locales ont indiqué que l'Algérie était basée dans son arsenal, sur quatre sources principales, dont trois sont source étrangère, et l'une locale la

premiere est d'importer des matériaux utilisés dans l'industrie militaire et de l'armement, et le second est les dons qui ont été offerts par les pays européens au gouvernement de l'Algérie dans une tradition continue des relations imprimées avec ces pays depuis l'attachement de l'Algérie à la porte sublime, et la troisième source est représentée dans le butin de la mer, qui a été fourni par la corsaire maritime, sont des sources locales dans l'exploitation des régions de forêts Bédjaia et Jijel à diverses fins, y compris, en particulier, l'industrie de la construction navale la question qui se pose est Comment le gouvernement d'exploiter cette richesse vitale en dépit du fait que les deux régions ne sont pas aussi soumis directement à l'autorité centrale?

**مقدمة:**

لا يختلف اثنان في أن سر قوة الجزائر في العهد العثماني، يكمن في قوة أسطولها البحري، وشجاعة ومهارة بحارتها وجنودها، وكان النظام العثماني في الجزائر حريصا على الحفاظ على قوة هذا الأسطول، لأن قوة الإيالة مرهونة بقوته، باعتبار نشاط القرصنة[1] كان يمثل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني حينئذ، وذلك بتجديد وتعزيز الأسطول البحري بصفة دائمة ومستمرة، فأسس لهذا الغرض مصلحة الخراستة أو الكراستة،[2] للقيام بمهمة توفير مادة الخشب لصناعة السفن بمختلف أنواعها وأحجامها.

ولما كانت المراكب التجارية والحربية تصنع من مادة الخشب كما هو معلوم، فإن هذه المادة أصبحت ذات أهمية كبيرة، وتزايد عليها الطلب والاستهلاك وكان النجارون في الإيالة يتزودون بمادة الخشب من غابات منطقة شرشال في بداية الأمر، ثم لفتوا أنظارهم نحو غابات بجاية وجيجل والمناطق المحيطة بهما، وذلك بعد نفاذ هذه المادة من المنطقة المذكورة سابقا.

---

1- هناك جدل كبير بين المؤرخين والكتاب حول مصطلح القرصنة، بين من يعتبره لصوصية ومن يجعله جهاد بحري ضد القراصنة المسيحيين، وبين من يعتبره نشاط بحري، فالمسلمون يعتبروه جهاد وغزو بحري، والأوروبيين المسيحيين يعتبرونه لصوصية، وفرق الباحث لمنور مروش بين كلمة قرصان التي تعني باللاتينية pirate وهي مشتقة من Piraterie، وبين كلمة قورصو المشتقة من كلمة Course وتعني نشاط بحري، لمزيد من التفاصيل راجع، المنور مروش: **دراسات عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع**، ج2، القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

راجع كذلك:

Pièrre Dan (le père): **Histoire de Barbarie et de ses corsaires**, 2ème édidion, Pièrre Rocolet imprimerie, Paris, 1646.

2-الخراستة أو الكراستة هي كلمة تركية تعني الألواح الخشبية التي تستعمل في عدة أغراض، كبناء السفن والمراكب البحرية، والمنازل وغيرها، أنظر:

**Dictionnaire Turc- Français**: op. cit, p850.

**Dictionnaire Turc- Français**: op. cit, p850.

وتعد المنطقة الجبلية الممتدة من بجاية غربا إلى جيجل شرقا، من أجمل المناطق الطبيعية في الجزائر، إذ تتميز بغطائها النباتي الكثيف والدائم الإخضرار، وبمناظرها الخلابة التي خطفت ألباب الرحالين الذين زاروا المنطقة سواء من العرب أو الأجانب، وعلى الرغم من قساوة الطبيعة من حيث التضاريس الوعرة، والمناخ، لا سيما في فصل الشتاء، إلا أن المنطقة كانت عامرة بالسكان الذين استوطنوها منذ القدم، ويبدو أن حبهم للحرية والسيادة التامة، ورفضهم الخضوع لأية سلطة إلا سلطة الشيخ (شيخ القبيلة)، كان وراء استقرارهم بهذه المنطقة الموحشة التي تأقلموا معها، وأصبحوا جزءا منها كما أصبحت هي جزء منهم.

**سياسة السلطة العثمانية في المنطقة:**

قبل الخوض في موضوع البحث يجدر بنا إلقاء نظرة خاطفة على السياسة التي انتهجها الحكام الأتراك مع المجتمع الجزائري خلال فترة حكمهم له، حيث أسال الموضوع الكثير من الحبر، وتعجب الكتاب الفرنسيون عن سر بقاء الأتراك العثمانيين في الجزائر طول هذه الفترة من سنة 1520 إلى 1830م (أي ثلاثة قرون وعشر سنوات)، ولعل الدبلوماسي والقنصل لوجي دوطاسي أحد الكتاب الذين سجلوا تعجبهم كيف تمكنت كمشة من الأتراك من حكم هذه البلاد التي يسكنها قبائل متمرسة ومولعة بحريتها واستقلالها لفترة زمنية طويلة[1].

لقد سلك الحكام الأتراك في الجزائر منذ إلحاقها بالدولة العثمانية رسميا سنة 1520م[2]، أسلوبين في التعامل مع السكان الجزائريين، أسلوب القوة والعنف، وأسلوب الليونة والمهادنة، وبما أن الطبيعة كانت إلى صف السكان خاصة في المناطق الجبلية الحصينة، فقد كان الحكام الأتراك يحاولون قدر الإمكان الابتعاد عن استخدام أسلوب العنف والقوة، أو التقليل من استخدامه في التعامل مع هؤلاء السكان، فكان أمامهم

1-Laugier de Tassy : Histoire du Royaume avec l'état présent de son gouvernement, Amsterdam, 1725, p78.

2- لمزيد من المعلومات حول انضمام الجزائر للسلطنة العثمانية راجع، عبد الجليل التميمي: «أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول 1519»، **المجلة التاريخية المغربية**، عدد، 197، ص 116 وما يليها.

ومجهول المؤلف: **غزوات عروج وخير الدين**، تصحيح وتعليق نور الدين عبد القادر، الجزائر، 1934.

وكربخال مرمول: **إفريقيا**، ت. محمد حجي، محمد زنيبر، وآخرون، مطابع المعارف الجديدة، المغرب، 1989، ج2، ص234.

ولمنور مروش الذي أنجز موسوعة تاريخية حقيقية حول حقيقة الوجود العثماني في جزئين:

-دراسات عن الجزائر في العهد العثماني – العملة، الأسعار والمداخيل، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2009.

-دراسات عن تاريخ في العهد العثماني- القرصنة، الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2009. و

Fray Diego de Haedo : **Histoire des Rois d'Alger**, traduit de l'Espagnole par Henri Delma de Grammont, édition, Alger Grands Livres, Alger, 2004.

وعبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ج7، ط، د م ج، الجزائر، 1994.

سبيل واحد فقط، وهو البحث عن حلفاء دائمين يضمنون من خلالهم عدم الدخول في المواجهات الدموية باستمرار مع السكان، اتقاء شرهم من جهة، ولكي يتسنى لهم استغلال ثروات المنطقة من جهة أخرى.

كما سبق الحديث عن مصدر قوة البحرية الجزائرية الذي يتمثل في وفرة ثروة خشبية متنوعة في الجزائر، لكن كانت هناك مشكلة، تتمثل في عدم خضوع القبائل التي تستوطن المناطق الغابية، وذلك بسبب جنوح سكان المناطق الجبلية المجاورة لبجاية وجيجل (القبائل الصغرى) وميلهم إلى التمرد، وولعهم باستقلالهم أدى بلا محالة إلى صعوبة وصول مادة الخشب إلى مدينة الجزائر، كما أنه لم يكن كل الخشب يصلح لصناعة تلك المراكب، فالطلب المتزايد كان على أشجار البلوط والصنوبر والزان، التي تتميز بمتانتها وصلابتها وهي التي كانت تنتشر في غابات المنطقة التي يتمحور حولها هذا البحث[1].

وبما أن الإيالة الجزائرية كانت في حاجة ماسة إلى الثروة الخشبية، التي هي عماد قوة الأسطول الجزائري، أدرك الحكام العثمانيين منذ الوهلة الأولى ضرورة علاج هذا المشكل (مشكل تمرد السكان وتمسكهم باستقلالهم وسيادتهم) وضمان تدفق هذه المادة الحيوية، إلى مراكز تصنيعها، فاضطروا إلى الارتباط بالشخصيات الدينية ذات التأثير الكبير والنفوذ القوي على السكان، وقد اشتهر بمنطقة بجاية مرابط[2] صاحب سمعة كبيرة، وكلمة مسموعة، وتأثير قوي على السكان، يدعى سيدي محمد أمقران الذي

1- مولاي بلحميسي: «صناعة السفن بالجزائر أيام الأتراك (ق 16م- 19م)»، مجلة الدراسات الأثرية، العدد 3، الجزائر، 1995، ص52.

2- كثرت الطرق الصوفية والزوايا في الجزائر مع مجيء العثمانيين، حيث أدى الخطر المسيحي إلى تولي المرابطين والمتصوفة مهمة صد خطر الغزو المسيحي، في ظل عجز السلطتين الحفصية والزيانية عن القيام بهذه المهمة، ومجيء الأتراك العثمانيين كقوة سياسية وعسكرية تراجع المرابطون والمتصوفة إلى زواياهم وقبيهم وتفرغوا لمهمة التعليم ونشر تعاليم الدين الإسلامي، واكتفوا بتقديم يد المساعدة للحكام الأتراك كلما كانوا في حاجة إليها. لمزيد من الإطلاع على حركة التصوف والمرابطين في الجزائر خلال اعهد العثماني هناك العديد من المصادر والكتب والدراسات، أنظر مثلا:

عبد الكريم الفكون: **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية**، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، 1987.

Louis Rinn : **Marabouts et Khouans, études sur l'Islam en Algérie**, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1884.

Octave Depont et Xavier Coppolani : **les conféries religieuses musulmanes,** J. Maisonneuve et

P.Geuthners S.A, 1987, P 75-76, Et, Alfred Bel, l'Islam mystique, Jules Carbonal imprimeur éditeur,

Alger, 1928.

عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، الجزء3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1 و2.

ينتمي إلى الأسرة المقرانية،[1] وكان قد شيد زاوية للتعليم[2] بقرية أمدان عند عرش بني بومسعود الواقعة عند المدخل الشرقي لمدينة بجاية، فلما ارتبط به الحكام الأتراك عن طريق التحالف، طلبوا منه التنقل للعيش بمدينة بجاية حتى يكون قريبا من السلطة العثمانية هناك من جهة، وحتى يضمنوا خضوع سكان قبائل بجاية من جهة أخرى،[3] ولكي يتمكنوا من استغلال غابات المنطقة ذات الجودة العالية في صناعة السفن ومواد البناء، أبرموا مع هذا المرابط اتفاقا يقوم على تبادل المنفعة والمصلحة بين الطرفين، يبدو أن هذا الاتفاق راق للمرابط نظرا للفوائد التي ستعود ليس عليه وعلى السلطة فحسب، بل على سكان المنطقة الذين كانوا يفتقرون إلى مصدر رزقهم، بسبب فقر أراضيهم ذات التضاريس الجبلية، ويفيد ذلك الاتفاق أن يقوم هو بضمان الحماية للعمال التابعين للسلطة القائمين على مصلحة الكراستة، الذين كانوا يقومون بعملية تقطيع الأشجار وفرزها وتصنيفها وحملها على الدواب من الغابة إلى المرسى، ثم إرسالها بعد ذلك عبر البحر على متن السفن إلى مدينة الجزائر، حيث توجه إلى دار صناعة السفن[4]. وهناك يتم انتقاء الأخشاب التي تصلح لصناعة مختلف أنواع السفن والباقي يستعمل للبناء ولأغراض أخرى. وقد أشاد ناصر الدين سعيدوني بالدور الذي لعبه هذا المرابط في تزويد الحكومة التركية بالأخشاب التي كانت تقطع من غابات جيجل وبجاية، لاستخدامها في صناعة السفن، ثم ورث أولاده وأحفاده هذا الامتياز بعد مماته[5].

---

1- هي أسرة تمكنت من تأسيس إمارة قي قلعة بني عباس مع مطلع القرن السادس عشر الميلادي، بعد سقوط بجاية في أيدي الإسبان سنة 1510، ثم انتقل شيوخ هذه الأسرة الحاكمة إلى مجانة في حوالي سنة 1624م بعد مقتل آخر سلاطينهم وهو المدعو سي ناصر، وحظيت المشيخة بمكانة ونفوذ كبير ين طوال فترة الحكم العثماني، والفترة الأولى ممن الاحتلال حتى ثورة 1871 التي تزعمها الباشاغا محمد المقراني. لمزيد من التفاصيل راجع، لخضر بوطبة: **أسرة أولاد مقران خلال العهد العثماني(1837 –1518)** ، رسالة ماجستير (غ. م)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة 2006.

2-عرفت الجزائر خلال العهد العثماني انتشارا كبيرا للزوايا والطرق الصوفية التي لقيت التشجيع من طرف السلطة الحاكمة، وخاصة في منطقة القبائل، حيث التف السكان بالشيوخ الدينيين وبالزوايا نظرا للخدمات الاجتماعية والدينية والثقافية والقضائية التي كانت تقدمها للمجتمع، في غياب شبه تام للسلطة بهذه المناطق، ولذلك حظيت الزوايا والطرق الصوفية باهتمام الكتاب الفرنسيين والمستشرقين فتركوا لنا مؤلفات عديدة نذكر منهم على سبيل المثال:

Depont et Capolani: Les confréries religieuses musulmanes, Alger, 1897.

أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 و2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

إدوارد دونوفو: الإخوان، دراسة إثنولوجية حول الجماعات الدينية عند مسلمي الجزائر، ترجمة وتحقيق كمال فيلالي، دار الهدى، 2003.

Louis Rinn : Marabouts et Khouans, Librairie éditeur, Paris, 1884

3-Charles Féraud : «Exploitation des forets de la Karasta dans la Kabylie orientale», in RA, 1868, p383.

4- مولاي بلحميسي: المرجع نفسه، ص53.

5- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ– الفترة العثمانية**، المرجع نفسه، ص60.

ويذكر روبان (Robin) أن نفوذ الحكام الأتراك ببلاد القبائل كان يرتكز أساسا على تأثير ونفوذ الأسر الدينية على سكان المنطقة، فتقربوا من الشيوخ الدينيين واستطاعوا كسب ثقتهم، وذلك مقابل امتيازات كانوا يمنحونها لهم[1]. ولم يقع اختيار السلطة الحاكمة على المرابط سيدي محمد أمقران اعتباطيا، بل للمكانة والنفوذ الروحي الذي اشتهر به في منطقة بجاية وجيجل[2]. حيث تمكن الأتراك من التقرب منه، وكسب وده، من أجل الاستعانة به في توسيع سلطتهم بمنطقة القبائل، التي كانت من أشد المناطق رفضا للخضوع لسلطتهم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكام الأتراك كانوا يحترمون رجال الدين من المرابطين والمتصوفة، ويقدرونهم ويقدسونهم، للاستفادة من تأييدهم والوقوف إلى جانبهم، لأن كلمتهم عند السكان كانت مسموعة، وبالمقابل كان هؤلاء يحظون بالامتيازات[3]. حيث أغدق عليهم الحكام بالأموال والهدايا، ومنحوهم شهادات أو رخص فكانوا يتمتعون بسلطة ونفوذ في حرية التصرف في الأقاليم التابعة لهم، دون أن يتدخل القياد أو البايات في شؤونهم، وكان هؤلاء الزعماء الدينيين يتمتعون باحترام وثقة الحكام الأتراك إلى درجة عدم إصدار أي عقاب في حقهم حتى في حالة قيامهم بالمخالفات[4].

ويرجع عبد الحميد مراد النفوذ الديني الكبير الذي كان يتمتع به المرابط محمد أمقران بالمنطقة الجبلية الممتدة من بجاية إلى جيجل، إلى انتسابه إلى أسرة أولاد مقران ذات النسب الشريف حسب بعض المؤرخين، وكذلك إلى الصفات الفاضلة التي كان يتصف بها[5]، وظل هذا المرابط الشهير يتمتع بنفوذ كبير حتى وفاته في بجاية، فاتخذ سكان هذه المدينة من ضريحه مزارا لهم.

وقد ترك سيدي محمد أمقران عند وفاته خمسة أبناء، استقر الإبن الأول بزاوية برباشة قرب بجاية، وانتقل الابن الثاني إلى قبيلة بني إسماعيل قرب بجاية أيضا، ثم سافر بعدها إلى تونس ويستقر بها، أما الإبن الثالث ففضل العودة إلى مجانة موطن أجداده واستقر بها، في حين استقر الابن الرابع ويدعى سي الميهوب عند قبيلة أولاد نابت في قايدة تبابورت[6]، في حين فضل الابن الخامس لاستقرار في بجاية ويدعى سيدي

1- لمزيد من التفاصيل أنظر، **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر حتى القرن الرابع عشر الهجري(20-16م)**، ج1، م.و.ن.ت، الجزائر، 1981. ج1و ج2.

2-N. Robin : «Notes sur l'organisation militaire et administrative dans la grande Kabylie », in, **Revue Africaine**, n° 18, 1873, p205.

3-Said Boulifa : **Le Djurdjura à travers l'histoire, depuis l'Antiquité, jusqu'à 1830**, S.Bringou Alger, 1923, 233.

4-Charles Féraud : op, cit, pp381-382.

5-Abd El Hamid Merad Boudia : **la Formation Algérienne précoloniale**, essai d'analyse historique, O.P.U, Alger, 1981, p186.

6- هي كتلة جبلية تقع شمال جبل بابور كانت تستوطنه قبائل ظلت بعيدة عن حكم الأتراك، ولا تخضع إلا لشيوخها.

عبد القادر، وهو الذي يبدو أنه ورث مكانة ونفوذ والده، وانتقلت إليه امتيازاته، مكث سيدي عبد القادر مدة من الزمن في بجاية في خدمة السلطة حيث كان يساعد قايد بجاية في حكم المنطقة، ثم انتقل إلى جيجل بطلب من الحكام الأتراك، حتى يتسنى لهم استغلال غابات المنطقة المحيطة بها والغنية بأشجارها المتنوعة[1].

والجدير بالذكر أن سكان المناطق الجبلية التي تمتد من جرجرة غربا حتى جبال القل شرقا لم يتسنى للحكام الأتراك دخولها أو إخضاعها باستخدام القوة نظرا لتضاريسها الوعرة، كما أشارت إلى ذلك المصادر المعاصرة،[2]ولذلك أسندوا الحكم فيها إلى الشيوخ والمرابطين[3].

والظاهر أن الحكام الأتراك أدركوا نجاعة أسلوب التقرب من المرابطين والمتصوفة وأصحاب الزوايا والتعاون معهم، ولذلك طلبوا من الشيخ سي الحاج أحمد بن المكي ابن الشيخ عبد القادر أمقران الرحيل عن بجاية والذهاب للاستقرار بجيجل، وذلك حتى يتسنى لهم استغلال غابات منطقة جيجل ونواحيها، من دون أن يزعجهم السكان الذين لم يكونوا يسمحون للأتراك بالتوغل في منطقتهم دون عناية المرابطين[4].

وحسب الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري فقد ورث أبناء المرابط سيدي محمد أمقران وأحفاده، الامتيازات التي منحها له الحكام الأتراك، فحصل هؤلاء على شهادات أو أوامر بتوقيع الدايات، قام مترجم الجيش الفرنسي شارل فيرو بترجمتها وأرفقها بترجمة فرنسية مع نشر نصوصها باللغة العربية، في المجلة الإفريقية لسنة 1868م[5]، وهذا يبين الأهمية التي كان يوليها الحكام الأتراك لمصلحة الكراستة، نظرا للدور الحيوي والاستراتيجي الذي كانت تلعبه في تعزيز القوة البحرية الجزائرية، والتي كانت تشكل في اعتقادنا الحجر الأساس لقوة الجزائر طوال فترة الحكم العثماني بها، واحتفاظها على سيادتها على البحر الأبيض المتوسط دون منازع[6].

---

1-Charles Féraud : « Exploitation des forets», p378.

2- أنظر Venture de Paradis :**Tunis et Alger aux XVIIIe siècle,** édition Sindbad, Paris, 1983.
أنظر كذلك حمدان خوجة: المرآة تعريب وتعليق محمد العربي الزبيري.

3-Ernest Mercier: **Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus réculees jusqu'a la Conquête Française (1830)**, T. III, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1868, p246.

4-Stephen d' Estry: **Histoire d'Alger, de son territoire et de ses habitants, de ses pirateries, de son commerce et de ses guerres, de ses moeurs et usages, depuis les temps les plusreculés jusqu'à nos jours,** 1845, 167.

5-Charles Féraud: op, cit, p378.

6- سجل الدبلوماسي الفرنسي لوجي دوطاسي تعجبه من الثروة الخشبية التي تتوفر عليها الإيالة الجزائرية والتي تغنيها كما قال عن جلب السفن أو الأخشاب والأدوات المستعملة في صناعة الترسانة الحربية البحرية من قطران وحبال وزفت وغيرها، وقال أن الحكومة كانت مرتاحة في جلب هذه المواد دون أن تنفق في سبيل ذلك كثيرا من الأموال. أنظر، Laugier de Tassy : op, cit, p261.

وتنص الشهادة الأولى التي منحها الباشا الحاج محمد بن محمود المدعو التريكي(1671-1682م) في عام 1093هـ (1682م) إلى عبد القادر بن محمد أمقران وجاء فيها ما يلي: « إلى السيد عبد القادر المعظم الفقيه الأجل السيد المولى الأعلى البركة السيد عبد القادر ابن المرحوم الوالى الصالح القطب الناصح الشيخ البركة سيدي محمد أمقران نفعنا الله ببركاته وأفاض علينا، يقوم هذا الشيخ بالإشراف على عرش برباشة بأقسامها الثلاثة، أولاد عبد الله وبري وبرباشة، تكون كل هذه الفرق زوايا تحت إشرافه، وتكون تلك الزوايا حبسا عليه وعلى أعقاب أعقابه من بعده، ولا يدفع أية ضريبة الحكومة التركية»[1].

وفي شهر جمادى الثاني 1107هـ(1695م) منح الحاج أحمد باشا (1695 إلى 1698م)، شهادة أخرى [2] لفائدة أولاد سي عبد القادر بن سيدي محمد أمقران، في منطقة برباشة، ومنح هذا الامتياز إلى السيد محمد الشريف ابن المرحوم بكرم الحي القيوم المقدس المنغمس الشيخ سيدي عبد القادر بن سيدي محمد أمقران، ويتمثل الامتياز في إشرافه على زوايا المنطقة، ويقيم زاوية ببني بومسعود (لا تبعد كثيرا عن مدينة بجاية) حيث جاء فيها: «وحبسناها عليه وعلى عاقبه وعاقب أعقابه ذلك صدقا منا عليه لوجه الله العظيم ورجاء ثوابه الجسيم ولإطعامه للفقراء والمساكين وعلى كافة أهل الزاوية المذكورين خصوصا زاوية بني بومسعود أن يكون كلهم عند نظره وسمعه وطاعته كما أننا أقمناه في مقام والده المذكور على شغل البايلك يجري عليه مثل الكراستة وغيرها من غير ممانع له في ذلك مع حرمه واحترامه ورعيه وحفظ جنابه بحيث لا تهتك له حرمه ولا من يتعدى عليه ولا على كافة زاوية ولا يكلفهم أحد بشيء من التكالف المخزنية».[3]ومن خلال هذه الشهادة تمتع أبناء سيدي محمد أمقران بامتيازات هامة تتمثل في إعفاءهم من الضرائب وعدم التعرض لهم ولزواياهم سواء من طرف السكان أو من طرف الأتراك.

وجدد الباشا حسن شاوش (الذي حكم الإيالة من عام 1698 إلى 1700 هذا الامتياز في شهر محرم 1109هـ (1697م) حين منحه إلى الحاج أحمد المكي نجل القطب سيدي محمد أمقران بقرية جيجل حيث لا يتعدى عليه أحد هو وأسرته، لا من جانب العسكر التركي ولا من جانب سكان المنطقة، ويقوم هذا المرابط بالإشراف على أعمال الكراستة والإشراف على الزوايا في لمنطقة.

1- أنظر نص الشهادة في الملحق رقم1.

2- أنظر نص الشهادة في الملحق رقم 2.

3-Charles Féraud: op, cit, p384.

وفي شهادة مؤرخة في أواخر ذي الحجة عام 1114هـ/ شهر ماي من عام 1702م، منحها الحاج مصطفى باشا (1700-1705) إلى الشيخ محمد الشريف ابن الشيخ سيدي عبد القادر بن سيدي محمد أمقران، في إشراف هذا الشيخ على أعمال قطع الغابات بمنطقة جيجل وحمل الأخشاب إلى الميناء[1].

ثم جدد الباشا محمد بكداش (1707-1710 م) الامتياز لفائدة سيدي محمد الشريف، في أوائل شهر صفر من عام 1119هـ (1705م)، ومنح علي داي نفس الامتياز لنفس الشخص في النصف الثاني من جمادى الثاني من عام1122هـ/1710م، وفي عامي1123هـ/1711م، و1125هـ/1713م. وفي عام 1131هـ/1718م جدد محمد باشا [2] الامتياز، ثم جدده عام 1136هـ/1723م،[3] كما منح الداي علي باشا نقسيس (1754- 1766م) نفس الامتياز إلى الأسرة عام 1755م[4].

وانطلاقا من هذه الامتيازات والعلاقات الحسنة التي كانت تجمع الحكام الأتراك بأسرة محمد أمقران، أصبح سكان منطقة بجاية يشعرون بالشرف والاعتزاز وهم يحملون تلك الشهادات التي تحمل ختم الباشا[5]، بعد أن كان جنود الحامية التركية بنفس المدينة لا يجرؤون على الابتعاد عن أبراجهم وذلك حسب شهادة شوفالي دارفيو (le Chevalier d'Arvieux) الذي زار بجاية في عام 1674م حيث يذكر أنه وجد المدينة في حالة مزرية[6]، حيث البيوت كانت عبارة عن خراب، وأن الأتراك لا يغادرون حصونهم، لأن السكان الجبليين كانوا في حالة حرب دائمة معهم، وكانوا يقاتلونهم بشراسة كلما صادفوهم في

1-Charles Féraud: op, cit, p386.

2- هو محمد بن حسن الخز ناجي باشا، حكم من 13 أفر يل 1718م إلى 18 ماي 1724م.

3-Féraud: op, cit, pp389- 390.

4 -Féraud: op, cit, in R.A, N° 13, p38.

5-Charles Féraud: op, cit, p39.

6- يجب التذكير هنا بتاريخ بجاية المجيد والعريق، لا سيما في العهد الحمادي والموحدي والحفصي، حين كان بجاية عامرة بمعاهدها مدارسها التي كان يشد إليها الرحال من كل البلاد الإسلامية والمسيحية، ويكفي أن نذكر العالم الرياضي الإيطالي ليوناردو فيسبوتشي Léonardo Ficpocci الذي أخذ علم الحساب والجبر والعلوم العقل عن لماء بجاية، وكذلك العلامة ابن خلدون الذي درس ودرس بها. لكنها أصبحت خراب بعدما تعرضت للاحتلال الإسباني الذي مكث بها 45 سنة من سنة 1510 إلى 1555 حيث حررها الأتراك العثمانيين كما حرروا كل المدن الساحلية من الاحتلال الإسباني خلال القرن السادس عشر الميلادي، لمزيد من الإطلاع على تاريخ بجاية راجع:

Mouloud Gaid : **Histoire de Bejaia et de sa région depuis l'antiquité jusque à 1954**, 2eme Edition, Edition, Mimouni, Alger , 1991.

Charles Féraud: **Histoire des villes de la Province de Constantine, "Bougie",** in, RECEUIL, 1869.

طريقهم.[1] نجد نفس الكلام عند الرحالة الفرنسي بيسونال الذي زار الجزائر سنة 1725 وتجول في أقاليمها ومكث بها قرابة الثمانية أشهر.[2]

وعليه فإن الدور الذي لعبته أسرة أولاد مقران من خلال الشيخ سدي محمد أمقران، لم يتوقف على الجانب الاقتصادي المتمثل في استغلال خشب غابات المنطقة، بل ساهمت الأسرة أيضا في فرض السلطة التركية على تلك المناطق الجبلية التي لولا هذا المرابط لما تمكن الأتراك من الاقتراب من شجرة واحدة من تلك الغابات، لأن الشجرة بالنسبة لهؤلاء السكان كانت تعتبر المورد الأساسي في حياتهم، ذلك أن وعورة المنطقة لا يسمح بقيام أي نشاط آخر، فكانت الشجرة شيء مقدس بالنسبة لهم،[3] وقد استمر أحفاد سيدي محمد أمقران في التمتع بامتياز استغلال غابات الخراستة إلى غاية الاحتلال الفرنسي عام 1830.

ويبدو أن الحكام الأتراك قد انتبهوا إلى الأهمية البالغة التي تكتسيها غابات المنطقة، وتمكنوا بحكمة من ضمان تدفق مادة الخشب لاستخدامها في بناء السفن الحربية والتجارية، التي كانوا في أمس الحاجة إليها لمواجهة الخطر المسيحي المحدق، كما تمكنوا من فرض سلطتهم على هذه المناطق الوعرة التضاريس، والتي كان سكانها يميلون إلى الاستقلال ورفض الخضوع لأية سلطة مهما كانت، وضمنوا أيضا سلامة الحاميات العسكرية التي كانت تتجول بالمنطقة من حين لآخر، لا سيما أثناء حملات تحصيل الضرائب. حيث كانت حماية القوافل والطرقات من مهام المرابطين والمتصوفة.

ومن خلال هذه الشهادات تتضح لنا المكانة التي كان يتمتع بها المرابط سيدي محمد أمقران وأبناءه وأحفاده في المنطقة الممتدة من بجاية إلى جيجل، فكانوا يعفون من الضرائب ويتمتعون بحماية كبيرة من طرف الحكام الأتراك، فلا يحق لأحد أن يتعرض لهم، سواء من سكان الأهالي أو من الأتراك، ونتيجة لذلك أحاطهم السكان بهالة من التقديس والتبجيل فكان لهم دورا فعالا في دعم الأمن والاستقرار في تلك المناطق التي كانت مستعصية على الحكام الأتراك.

1-Laurent (le Chevalier) d'Arvieux : **Mémoires du chevalier d'Arvieux**, Pris, 1735, p236.
2-Peyssonnel et Défontaines: **Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger**, T1, pp 464, 465.
3-Charles Féraud : op, cit, p37.

وهكذا تمكن الحكام الأتراك من استغلال الثروة الخشبية التي كانت تزخر بها مناطق غابات بجاية وجيجل، حيث أسسوا مصلحة الكراسة وأقيم على ميناء بجاية مركز للماركاج (markage)، ورصيف خاص بشحن الأخشاب ونقلها إلى مدينة الجزائر[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر خلال العهد العثماني كانت تصنع العديد من أنواع السفن[2]، وهو ما يفسر قوة أسطولها وهيمنتها على الملاحة في البحر المتوسط لمدة طويلة من الزمن، مما يفند أقوال شارل فيرو على أن صناعة السفن بالإيالة كان يقوم بها المسيحيون حيث يقول:(مهما يكن من أمر فإنه يمكن القول اعتمادا على قرائاتي السابقة وخبرتي أن الصناع الجزائريين خلال العهد العثماني لم يتمكنوا أبدا من تخطي صناعة سفن ساحلية، لا يمكنها الإبحار بعيدا عن السواحل على غرار سفن الترتان Tatane والشباك Chébèque والبريك Brique [3]، ذلك أن إمكانياتهم وعلومهم المحدودة لا تسمح لهم بذلك، وإذا تمكنوا من تخطي هذا الحد فذلك بفضل استعانتهم بالأسرى الأوروبيين الذين كانت لهم الخبرة والمهارة في صناعة السفن، وعليه اعتقد أن امتلاك القراصنة الأوائل في الإيالة لأنواع عديدة من السفن يعود إلى الصناع الأوروبيين)[4].

وجدير بالذكر أن المنطقة الجبلية التي تحيط ببجاية وتمتد حتى منطقة جيجل شرقا أبهرت الرحالين الأوروبيين خلال العهد العثماني والكتاب الفرنسيين بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر وأشادوا بجمالها[5] وذكروا أنها من أغنى المناطق في سواحل الإيالة بالثروة الغابية كما تعتبر من أجملها بدون منازع، فهي مغطاة بغطاء أخضر تتخلله الوديان التي تصب في البحر مما يضفي عليها جمالا وبهاء، ومن أكثر أنواع الأشجار البلوط والزان والخروب، وتنتشر في المنطقة أشجار نادرة تتميز بصلابتها وألوانها المتميزة، تتمثل في شجرة الزان أفراس، وهذه الشجرة تكثر بمنطقة بني فوغال بجيجل وتمتاز بمتانتها ولونها القاتم، وأوراقها العريضة، وهو النوع المفضل عند الأتراك لصناعة السفن[6].

1-Moulay Belhamissi : **Histoire de la marine Algérienne**, (1516-1830),2e édition, ENAL, Alger, 1986, p114.

2 -لمزيد من التفاصيل حول البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني أنظر مولاي بلحميسي: المرجع المذكور أعلاه، وكذلك ناصر الدين سعيدوني: **البحرية الجزائرية، ظروف نشأتها وعوامل تطورها وأسباب ضعفها، في ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000، ص 187-213.

3-Charles Féraud: «Exploitation des forêts», p378.

4-Ibid: op, cit, p379

5- كافالو هي الاسم الاستعماري لمدينة العوانة الحالية وهي تقع عند الطريق المؤدي إلى بجاية غرب مدينة جيجل وتبعد عنها بحوالي 35 كلم.

6-Charles Féraud: Ibid, p380.

وكان يقابل الزعماء الدينيين بطبيعة الحال تلك الامتيازات بفرض سلطة الحكام الأتراك على السكان بطريقة غير مباشرة، مثل العمل على تهدئتهم وتمكين الأتراك من التوغل في منطقتهم لاستغلال الغابات، وكذلك فرض الأمن والاستقرار في الأسواق، والمساهمة في جباية الضرائب في المنطقة، ففي بجاية مثلا يخبرنا شوفالييه دارفيو le Chevalier d'Arvieux أنه عندما تمكن صالح رايس من افتكاك بجاية من الإسبان ترك بها حامية صغيرة لا يتعدى عدد جنودها المئة والخمسين جنديا، وبطبيعة الحال هذا العدد الضئيل لا يمكن بأي حال من الأحوال السيطرة على المدينة وما جاورها، فلم يكن نفوذ وسلطة هذه الحامية يتعدى أسوار المدينة، ولكي يتمكن الأتراك من استغلال غابات منطقة جيجل طلبوا من أحد أبناء المرابط سيدي محمد أمقران وهو سيدي عبد القادر أمقران،-ا لذي سبقت الإشارة إليه- طلبوا منه التنقل للإقامة في جيجل فلبى طلبهم، والشهادات التالية منحها الحكام الأتراك للشيخ محمد أمقران وأبنائه وأحفاده.

وللتذكير كانت مصلحة الكراسة منظمة تنظيما محكما، حيث كان يقيم الوزير المكلف بالإشراف على المصلحة في مدينة بجاية، يساعده الخوجة وهو الكاتب الذي يسجل كل كميات الخشب التي كان يحملها سكان القبائل إلى الميناء، حيث يتم شحنها على متن السفن، وهو الذي يدفع لهم أجورهم، وعليه فإن وزير الكراسة ملزم بالحضور إلى النقاط الرئيسية الثلاث التي كان يتم فيها شحن حمولات الخشب، وهي مصب واد الزيتون عند قبيلة بني عمروس قرب رأس أوقاس، وفي ميناء زيامة قرب جزيرة المنصورية، والنقطة الثالثة عند مصب واد تازة في إقليم قبيلة بني فوغال، وكان هذا الوزير يقوم بأخذ عينة من كل كمية لتقديمها لشيخ الكراسة في كل منطقة، ويشرف شيخ الكراسة بدوره على عمليات تقطيع الأشجار، ضمانا للحصول على النوعية المطلوبة والجيدة، وبعد تقديم النموذج يقوم الوزير رفقة كاتبه الذي لم يكن يفارقه، باختيار الأشجار المطلوبة، من خلال وضع علامة على كل منها، ويقوم بالإشراف بنفسه على أشغال التقطيع، ثم يعود إلى بجاية حيث يمكث بها،حتى يتم إعلامه بأن الكمية المطلوبة من الأخشاب أصبحت جاهزة للشحن، فيعاين الكميات مجددا قبل شحنها، وتجدر الإشارة إلى أن تقطيع الأشجار يكون في نهاية فصل الشتاء حيث يكون النسغ في حالة استراحة[1].

ويقوم الوزير كذلك بمعاينة كل نوعية من الأخشاب بعناية كبيرة، ويعطى لها اسم خاص ونوع الصناعة الموجهة لها ونوع الشكل، ويحدد السعر ونفقات العاملين فيها حيث كانت الأثمان كالآتي:

1- Charles Féraud : «Exploitation des forêts», p41.

1- فالعارضة والتي تسمى الكارينة وهي التي تمتد على طول السفينة يقدر ثمنها ب4 ريالات بسيطة[1].

2- المعوج وهي الخشبة المنحنية التي توضع عند مؤخرة السفينة ولها نفس الثمن.

3- الربيبة وهي العارضة الرئيسية التي تمتد على طول قعر المركب ثمنها 2 ريال بسيطة.

4- الحزام وهو اللوحة التي تربط جناحي المركب ببعضهما البعض وثمنه 2 ريال بسيطة.

5- الكورسية وهي الألواح الخشبية فوق سطح الماء على حواف القضبان وثمنها 1 ريال بسيطة.

6- الصاري وهو اللوحة المستديرة الشكل والتي تحمل أشرعة السفينة وثمنها 2ريال بسيطة.

7- الألواح المختلفة الأحجام والتي تستعمل لبناء السفن كما تستعمل في بناء المنازل وسعرها يناقش ويحدد على الشاطئ بالجملة قبل شحنها على السفن.

وينبغي القول هنا أن عملية تقطيع الأشجار كانت تتم باستخدام القادوم بدل المنشار الذي لم يكن يستعمل في الإيالة مما يجعل العمل شاق ومتعب ويأخذ كثيرا من الوقت، علاوة على أن الجذع الواحد لا يعطي إلا لوحة واحدة.

أما أجور العمال من سكان القبائل فهي كالآتي:

في الجولة الثانية للوزير المكلف بالكراسة عندما تصبح الأخشاب جاهزة يقوم هو والخوجة الذي يكون برفقته كما سبقت الإشارة إليه، يقوم بتحديد ثمن اليد العاملة لكل أنواع الألواح المختلفة، حسب أهميتها ونوعها وحجمها، حيث يضع الوزير لائحة بتكاليف التقطيع والنقل ويقسم الثمن[2] على ثلاثة، الثلث الذي يسمى العربون يمنح للشيخ المكلف بالعملية من بدايتها إلى نهايتها (شيخ الكراسة الذي يكون في الغالب من المرابطين)، وهو يقوم بتوزيع المال على ملاك الأشجار بالتساوي، بعد ذلك تأتي عملية نقل الأخشاب إلى الشاطئ عن طريق زحزحتها، أو جرها، أو حملها حسب طبيعة التضاريس، ويستعين الحمالون بالحبال التي توفرها لهم الحكومة في عملية النقل، وكان السكان يستعينون بالحمير أو البغال، كما كانوا يستخدمون مياه وادي الصومام في نقل الأخشاب.

أما الثلث الثاني فيسلمه وزير الكراسة للقائمين على أشغال التقطيع والتصنيف، وهو ما يعرف بحق الخدمة، والثلث الثالث يسمى حق الرفود وهو ثمن حمل الأخشاب إلى الميناء، وكان الثلث الأول وهو العربون والثاني حق الخدمة فكان يمنح لقبيلة بني فوغال في منطقة جيجل، تحديدا عرش أولاد خالد أصحاب ملكية الأشجار الذين يقومون بأنفسهم بأعمال التقطيع والتصنيف وتجهيز الأخشاب للحمل،

1- كان الريال يعادل فرنكين و50 سنتيم.

2-Charles Féraud : «Exploitation des forêts», p42.

أما الثلث الثالث وهو حق الرفود فيتقاسمه معهم سكان المناطق المجاورة لهم مثل قرى أولاد خزر، أولاد قاسم، أولاد وارث، بني معاد وبني عيسى[1].

وكانت السفن الصغيرة من نوع الفلوك *تقوم* بالتجول طوال فصل الصيف على طول الساحل، وتقوم بنقل الأخشاب إلى ميناء بجاية حيث تقوم السفن الكبيرة الحجم بنقلها إلى مدينة الجزائر أين كان يتم فرزها، فهناك أخشاب توجه إلى دار صناعة السفن، وأخشاب أخرى تستعمل في أغراض البناء واستخدامات أخرى.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها هذا القطاع فقد كان محل متابعة مباشرة من طرف دار السلطان، وأي اضطراب أو خلل يعتري العملية يعلم به الداي على الفور، ويسرع بالتالي في معالجة المشكلة حتى لا يؤثر ذلك على صناعة السفن التي هي كما سبقت الإشارة إليه الركن الركين في قوة الجزائر في هذه الفترة، ومن ذلك مثلا أنه حدث في عام 1820 لم تصل كميات الخشب المطلوبة من وزير الكراسة في بجاية إلى مدينة الجزائر، فلما استفسر قائد البحرية في هذه المدينة عن سبب التأخير أعلمه الوزير الذي كان يقيم في بجاية أن سكان بني فوغال رفضوا تقطيع الأشجار لأنهم قاموا بغرس الكروم عند جذوعها، فلجأ الوزير إلى قبيلة بني ميمون للتزود بمادة الخشب، وبعد ذلك بقليل سافر وفد من قبيلة بني فوغال إلى مدينة الجزائر يشتكون من وزير الكراسة الذي تسبب في توقف أعمال الكراسة بمنطقتهم واتهموه بأخذ الرشوة من أجل التسبب في إلحاق الضرر بهم، فقام الباشا بإرسال من يحقق في القضية فكانت حجة الوزير كاذبة إذ تلقى الرشوة من قبيلة بني ميمون لكي تتفوق على قبيلة بني فوغال فقطعت رأسه[2].

إن استغلال غابات الكراسة من الأهمية بمكان بالنسبة للبحرية الجزائرية، فكان الحكام الأتراك يمنحون الامتيازات لأصحاب الأرض التي توجد بها الأشجار المطلوبة، فكان سكان بني فوغال مثلا والمناطق الأخرى في منطقة جيجل يحصلون على امتياز استغلال الأراضي في الفلاحة في إقليم قسنطينة، في منطقة الدهامشة مثلا وطلحة وحموية وأولاد عنان بل أن سكان قبيلة بني فوغال كانوا يتنقلون إلى نواحي ڤالمة لممارسة النشاط الفلاحي، لأن أرضهم جبلية وعرة و فقيرة لا تنتج الحبوب، والشهادة التالية منحها ابراهيم باي قسنطينة لفائدة سكان بني فوغال تسمح لهم بالقيام بفلاحة الأراضي الواقعة بالدهامشة

1-Charles Féraud: «Exploitation des forêts», p43.
2-Ibid: p43.

وحرمها على القبائل المجاورة لها من بني زونداي والريشية وباقي الدوابر والأعراش[1] ويتوعد الباي هذه القبائل بالعقوبة إن اقتربت من الأراضي المخصصة لبني فوغال[2].

**أهمية مصلحة استغلال غابات المنطقة بالنسبة للحكام الأتراك:**

على الرغم من الحصانة والامتيازات التي كان الحكام الأتراك يمنحونها للشيوخ الدينيين الذين كانوا يشرفون على ضمان تدفق مادة الخشب إلى دار الصناعة بمدينة الجزائر، إلا أن ذلك لا يمكنه أن يعادل أهمية هذه المادة الحيوية ودورها في المحافظة على التفوق البحري للبحرية الجزائرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد كان الحكام الأتراك صارمين في تسليط أقصى العقوبات على كل من يتسبب في عرقلة تدفق الكميات الخشبية إلى مدينة الجزائر مهما كانت سلطته أو نفوذه، ومن الأمثلة التي تدل على أهمية مصلحة الكراستة لدى الحكام الأتراك، ماوقع لشيخ فرجيوة الدراجي الذي كان ينتمي إلى الأسرة المشهورة ذات النفوذ الكبير والقوي في منطقة فرجيوة خلال العهد العثماني، حيث شن هذا الشيخ غارة على قبيلة بني فوغال، وقتل منهم عدد من الرجال، كانوا مستقرين في قرية تادرارت بجبال البابور، فلما اشتكى شيخ بني فوغال إلى باشا الجزائر، كتب هذا الأخير رسالة عاجلة إلى باي قسنطينة يأمره بإلقاء االقبض على الشيخ الدراجي شيخ فرجيوة، وإرساله إليه فورا، ورغم النفوذ الذي كان يتمتع به هذا الشيخ في منطقته، إلا أن ذلك لم يمنع من سجنه[3].

**تراجع إنتاج الأخشاب في أواخر العهد العثماني:**

في السنوات الأخيرة من الحكم العثماني، مرت الإيالة الجزائرية بظروف عصيبة، حيث تجلى واضحا ضعفها أمام القوى المسيحية بسبب تفوق هذه الأخيرة في المجال العسكري، مما أدى إلى تراجع نشاط القرصنة، الأمر الذي نتج عنه تراجع غنائم البحر التي كانت تشكل دعامة أساسية لخزينة الدولة، فبدل أن تقوم الدولة بدفع وتيرة التنمية ومحاكاة الدول الأوروبية في مجال التقدم الصناعي، من اجل النهوض بالنشاط الفلاحي وتطويره، التفتت إلى السكان وقامت برفع قيمة الضرائب التي كانوا يدفعونها بشكل منتظم، وتزامن ذلك مع تدهور الوضع الصحي للسكان بسبب تفشي الأمراض والأوبئة، واجتاح الجراد للمحاصيل الزراعية، وتواتر سنن الجفاف الذي تسبب في حدوث مجاعات حادة، كل ذلك أدى إلى قيام الثورات وحركت التمرد والعصيان، مما ساهم بدوره في إضعاف الدولة، وكان لطائفة اليهود كما هو معروف

1- هي قبائل تقع شرق جبال البابور.

2-Charles Féraud : «Exploitation des forêts», p44.

3-Charles Féraud :op, cit, p45.

دور في ازدياد الغبن على السكان بسبب ما عرف عنهم احتكار النشاط الاقتصادي، وتعاظم نفوذهم إلى أن أصبحت لهم الكلمة لدى الحكام الأتراك[1].

ومن ذلك أن أسرة بكري كانت تحتكر التجارة مع منطقة القبائل، كما احتكرت كذلك مصلحة الكراسة، وكان هذا اليهودي يتعامل مع السكان عن طريق وكيله بالمنطقة، لكن هذا الوكيل لم يدفع حق السكان في استغلال غاباتهم كما جرت العادة، بسبب عدم معرفته بالأمور أو كان يتحايل على سيده ويأخذ قسطا من المال لنفسه بدل أن يمنحه لمستحقيه، ولذلك لم يرض السكان بهذه المعاملة وامتنعوا عن تزويد اليهودي بكري بمادة الخشب، وساد التذمر والنقمة في المنطقة، فقرر السكان إرسال وفد بزعامة شيخ الكراسة حينئذ أحمد بن حبيلس، وشيخ مرسى تازة مبارك من قبيلة بني معاد، للسفر إلى مدينة الجزائر، لمقابلة الداي حسين باشا بغرض تقديم شكوى أمامه، وإطلاعه على الأحداث، ولما وصل الوفد إلى مدينة الجزائر، حظي باستقبال الداي حسين واستماعه إلى انشغالات السكان الذين يمثلونهم، وقد تسبب هذا السلوك من المتعامل الجديد في خسارة كبيرة للسكان الذين كانوا يعتمدون في عيشهم على هذه المصلحة.

وبعد توقف وصول كميات الخشب إلى مدينة الجزائر، أرسل سيدي ابراهيم وكيل الحرج[2] بدار الجهاد سنة 1244هـ (1828) رسالة إلى الشيخ سيدي عبد القادر بن الشيخ سيدي محمد أمقران مرابط جيجل يطلب منه التعجيل بشحن كل السفن التي بحوزته بكميات من الخشب المستخدم في بناء المراكب من نوع الأحزمة، من مدينة جيجل إلى مدينة الجزائر، وفي حالة لا يوجد النوع المطلوب، فعليه أن يرسل المراكب إلى بجاية ويطلب من مرابط الكراسة بها أحمد بن فرحات تزويده بالكمية المطلوبة[3].

وبعدما تلقى سكان بني فوغال هذا الأمر أرسلوا وفدا إلى الباشا يشتكون ضد اليهودي بكري بسبب رفضه دفع مستحقاتهم كما جرت العادة. إذ يذكر فيرو أن كميات الخشب ظلت مكدسة في ميناء تازة لمدة ثلاث سنوات كاملة، حيث لم يسمح السكان بشحنها، فوعدهم الداي حسين بإيجاد حل سريع لإنصافهم، لكن الحصار الفرنسي على مدينة الجزائر جعل هذا الوفد ينتظر طويلا سفينة للعودة إلى

1- لمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة راجع، ناصر الدين سعيدوني: الأحوال الصحية والوضع الديموغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني، في ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 558-570.

2 -كان وكيل الحرج أحد أعضاء مجلس الديوان البارزين، وهو بمثابة وزير للخارجية والبحرية، حيث كان يجمع بين منصبين، فهو المسؤول عن الترسانة البحرية وما يتبعها من نشاط القرصنة، ومسؤول كذلك عن العلاقات الخارجية. لمزيد من المعلومات أنظر، ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: **الجزائر في التاريخ – العهد العثماني**، م. و. ك، الجزائر، 1984.

وكذلك، عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق.

وتوفيق المنديي: **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1792-1492)**، ش و ن ت، الجزائر، 1976.

3-Charles Féraud : op , cit , p159.

منطقتهم دون جدوى، حينئذ قرروا العودة إلى ديارهم عن طريق البر[1]، وتجدر الإشارة إلى أن سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين تسبب في تدهور أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية، فبعد طول انتظار قام السكان بإضرام النيران في كميات الأخشاب التي كانت مكدسة في الموانئ تنتظر الشحن حتى لا يستفيد منها الفرنسيون[2].

ويمكننا أن نستخلص من خلال ما سبق أنه من غير المستبعد أن يكون لنقص تدفق مادة الخشب نحو مدينة الجزائر من منطقة بجاية وجيجل، أن يكون له دور في تدهور أوضاع الإيالة الجزائرية في أواخر العهد العثماني مع مطلع القرن التاسع عشر الذي تميز بتزايد التحرشات الأوروبية على السواحل الجزائرية، وتميز كذلك بكثرة حركات التمرد والعصيان من جهة وتدهور الوضع الصحي للسكان جراء الكوارث الطبيعية كاجتياح الجراد والقحط والجفاف وغيرها، وقد أدى ذلك إلى ضعف الإيالة على المستويين السياسي والعسكري ومن ثمة الوقوع بسهولة تحت قبضة الاحتلال الفرنسي في جويلية 1830[3].

**خاتمة:**

إن سياسة تحالف السلطة العثمانية في الجزائر مع المرابطين والعلماء الدينيين هي من الأساليب التي ميزت الحكم العثماني منذ إلحاق الجزائر بالباب العالي سنة 1520، وقد لجأ الحكام العثمانيين إلى هذه السياسة، ليتمكنوا من بسط سيطرتهم على المناطق الغنية بالثروة الطبيعية، واستغلالها دون الدخول في مواجهة مع السكان الذين كانوا يرفضون الخضوع لسلطتهم، وفي الوقت نفسه كانوا يدينون بالولاء والطاعة العمياء لسلطة المرابطين ورجال الدين، فتمكن الحكام الأتراك بهذه السياسة الذكية من حكم الجزائر طول مدة تواجدهم بها أي ثلاثة قرون واثنتي عشرة سنة وذلك بأقل التكاليف، كما استعانوا بقوة محلية أخرى لتدعيم تواجدهم وهي قبائل المخزن التي كانت تنال امتيازات مقابل الخدمات التي كانت تقدمها لسلطات البايلك، ولعبت المنطقة قيد الدراسة دورا فعالا في تدعيم القوة البحرية الجزائرية من خلال تزويدها بالأخشاب فضلا على الغلات الزراعية التي كان ينتجها سكان المنطقة.

1- Charles Féraud : «Exploitation des forêts», p45.

2- Moulay Belhamissi: op, cit, p121.

3- عالج الأستاذ لمنور مروش قضية ضعف الإيالة الجزائرية في أواخر العهد العثماني بكل موضوعية اعتمادا على الوثائق والإحصائيات الرقمية، واستنتج ان انتعاش التجارة الخارجية والقرصنة في الفترة الممتدة من 1808 إلى 1814 مرتبط بالحروب التي اندلعت بين الدول الأوروبية ضد فرنسا الثورة بزعامة نابليون بونابرت والمعروفة بحروب نابليون، وبعد توقف هذه الحروب سنة 1815 وتوقيع مؤتمر فينا تراجع نشاط القرصنة الجزائرية وتراجع معه النشاط التجاري، مما كان له الأثر السيئ على الإيالة. لمزيد من التفاصيل أنظر، المنور مروش: **العملة، الأسعار والمداخيل**، ص 465 وما يليها.

ويستنتج من خلال هذا البحث الدور الذي لعبه السكان الجزائريين سواء في ترسيخ الحكم العثماني وتأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، أو في تدعيم السلطة العثمانية وتقديم لها يد العون في تطهير السواحل الجزائرية من الاحتلال الإسباني، هذا الدور الأساسي الذي تم تغييبه للأسف الشديد في الكتابات والدراسات التي تشيد بإنجازات الحكام والساسة، على الرغم من أن هؤلاء ما كان لهم أن يقوموا بما قاموا به دون مساعدة السكان المحليين.

إن البحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال الحكم العثماني لهو من المواضيع البكر التي لا يزال لم يماط اللثام حولها وإنها لمن المواضيع الجديرة بالبحث فيها للكشف عن الدور الاقتصادي والاجتماعي للسكان.